

## ٤- الداء والبلاء

إنه الروتين الطويل، والبيروقراطية البغيضة.  
والاحتمالات المتعددة، والأوراق الكثيرة  
والأنظمة الطويلة المعقدة التي عفاها الزمن  
ولكنها سيدة الموقف، ثم الاجتهادات المتنوعة؛  
فهذا المسؤول يرى هذا التفسير. وذاك المدير  
يرى ذلك التعليل، والمراقب المالي ينظر بحذر  
والشامت يهذي ويقول، والراضي يتمنى ويعلل  
وكما قال الشاعر:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة

ولكن عين السخط تُبدي المساويا

ومع هذا الداء العضال الجاثم فوق الرقاب  
المخيف للموظفين كيف نقود السفينة؟

إنها مسؤولية ولكن كيف النجاة؟ فهل  
نستسلم وننسب الإخفاق للروتين؟ وهل  
نخشى المسؤولية ونتهرب من القيل والقال؟ أم  
نتحمل المسؤولية، ونتصف بالشجاعة  
فالإخلاص رائدنا والمصلحة هدفنا؟

وهل نتكيف مع النظام ونتحايل على  
القانون طالما أن الهدف نبيل والغاية شريفة؟

وهذا ما كان فقد وجدتُ الروتين منذ أن  
عملت موظفاً في جهاز الدولة، وتدرجت معه

حسب موقع المسؤولية، وجدته صعباً وسهلاً؛  
فإن تخوف المسؤول أفضله الروتين وشله صغار  
الموظفين، وإن تحمل المسؤولية سهل كل شيء  
وسارت الأمور وفق الغاية المطلوبة.

ومن الأمور التي تبوح بها الذاكرة حول  
ذلك الداء الجاثم، القرار الذي اتخذته الوزارة،  
وكسبت به مائتي مدرسة عدداً، ولكنها تزيد  
عن ألف مدرسة حقيقية، إنه الموضوع المتعلق  
بالمباني المدرسية التي مَوَّلَهَا القطاع الخاص،  
وكانت تجربة جيّدة، وقصة ذلك الموضوع  
طويلة وحكايته مشرقة، فقد كان الفضل لله  
أولاً، ثم لمعالي وزير المعارف آنذاك معالي  
الدكتور/ عبدالعزيز الخويطر الذي وثق

وشجع، وأيد وأجاز ثم للفريق العامل في وكالة المشاريع بقيادة أخي وصديقي الوكيل المساعد للمشاريع آنذاك المهندس عبدالله الفوزان.

وقد بدأت القصة في الأسبوع الثالث من الشهر العاشر لعام ١٤١٢هـ، حيث جاء إلى مكثبي في حوالي الساعة العاشرة صباحاً الزميل الكريم المهندس عبدالله الفوزان للتشاور حول خطاب أعده لوزارة المالية، ومعه محضر دونه المختصون في وكالة المشاريع وقرأت المحضر والخطاب، وسرح بي الخيال هنيهة من الزمن، وتساءل الأخ الكريم مالك يا أبا تركي؟

قلت: لقد خطر في ذهني شيء.

قال: وما هو؟

قلت: نُلغي هذا المحضر ونختصر الخطاب في سطرين ونتجاوز الروتين، ونتحمل المسؤولية ونُنهي سنوات من البحث وعدداً من الاجتماعات القادمة التي مللنا حضورها ولعلنا ننجح.

قال: أوتظن أن الموضوع ينتهي.

قلت: أليس له بضع سنوات وهو يدور بين اللجان ولم ينته.

قال: نعم.

قلت: فلنحارب هذا الروتين الطويل ونؤكد أن الوزارة جفت ملاحظتها، وانتهت أراؤها ونكتب أنه لا ملاحظات لدينا، وأن المحضر الوارد من وزارة المالية نوافق على ما ورد فيه ولا توجد لدينا أي تحفظات.

قال: وما ذكره المختصون من حيث الإشراف وبعض التساؤلات الأخرى.

قلت: نتركها للزمن، المهم أن نبدأ وإذا ظهر ما يستوجب المعالجة فسوف تقوم اللجان بإيجاد الحلول اللازمة، وسوف نتحمل المسؤولية

والأهم أن لا ندع الروتين يؤخر طموحاتنا  
ويهزم إرادتنا.

واستمر النقاش، وخلقنا في غرفة  
الاجتماعات نضع كل الاحتمالات، وتبادل  
الرأي واقتنعنا بالفكرة.

آه، ما أجمل العمل حين يكون التفاهم قائماً  
والاحترام متبادلاً، والثقة بين المسؤولين حاضرة!!

لقد كان الوكلاء المساعدون في وزارة  
المعارف أثناء عملي معهم أصدقاء وإخوة فلا  
حواجز ولا فواصل، حوار ونقاش وكنا فريقاً  
واحداً هدفه واحد، فالنجاح للجميع، والإخفاق

- لا سمح الله - للجميع، وكان الفهم للأمر  
الإدارية، والإدراك للجوانب التربوية، هو رائد  
الجميع، بارك الله في أولئك الرجال، وهنيئاً  
للوزارة بأولئك الأخيار.

وبعد أخذ وعطاء مع الزميل المهندس  
الفوزان، اقتنعنا بالفكرة، وعلى الفور مزقت  
المحضر الذي يحمله، والخطاب الذي أعده  
وعجب الأخ الفوزان، ولعله دُهِش من السرعة  
ولكنني أردت المبادرة والإنجاز. وفي نفس  
اللحظة كتبنا خطاباً لوزارة المالية خلاصته: أن  
وزارة المعارف بعد دراسة كاملة للمشروع،  
تؤكد أنه لا ملاحظات لديها وترى أن الأمر



اكتمل بحثه، وأنها ترى الموافقة والاعتماد.

وفوراً طبعنا الخطاب في مكثبي الخاص  
وعلى عجل ذهبت به إلى معالي الوزير آنذاك  
الدكتور/ عبدالعزيز الخويطر.

وشرحت له بالتفصيل ما توصلنا إليه،  
وبيّنت له أن الوزارة ملّت من الدراسة، ولم يعد  
لدينا ملاحظات تُذكر، وأن هذا الموضوع طال  
بحثه بين المسؤولين في المعارف والمالية، وأن كل  
اجتماع يعقبه محضر، ثم يدرس المحضر وتُدوّن  
الملاحظات، ويُعاد النقاش، وأن الوزارة لم يعد  
لها أي ملاحظات؛ ولهذا فجوابنا هو هذا  
الخطاب الموجز.

وقال معاليه: وهل الإخوة في المشاريع يرون ذلك؟.

قلت: نعم.

قال: وهل نسقتم مع الرئاسة العامة لتعليم البنات؟.

قلت: سوف أهااتف معالي الرئيس العام لتعليم البنات وأخبره برأي الوزارة.

قال: على بركة الله ووقعَ الخطاب.

وهااتف معالي الرئيس العام لتعليم البنات

آنذاك الشيخ / عبد الملك بن دهيش وأخبرته أننا

في الوزارة قررنا عدم الأخذ والرد ورجوته أن  
يشاطرنا الرأي.

قال الرئيس: وما هو رأي معالي الوزير  
الخويطر؟.

قلت: أيد وبارك.

قال: لقد عرض عليّ الوكيل الشدوخي  
خطاباً صباح هذا اليوم دونّ فيه عدداً من  
الملاحظات ووقعته.

قلت: أرجوك أوقفوا الخطاب وشاركونا

الرأي.

قال: أرسل إلينا صورة من خطابكم وسوف نُوقف ما كتبناه.

وأحمد الله فقد توقف الأخذ والعطاء بعد هذا التصرف، واجتمع الوزراء الثلاثة بتاريخ ١٢/٥/١٤١٢ هـ وهم وزير المالية، ووزير المعارف، والرئيس العام لتعليم البنات. وأعدوا محضراً دونوا فيه خلاصة عمل اللجان، وأرسل المحضر للمقام السامي بتاريخ ٢٦/١٢/١٤١٢.

وفور عرض المحضر للمقام الكريم صدرت الموافقة السامية وجاء التوجيه على عجل برقم ١٠٩٣ وتاريخ ٢٣/١/١٤١٣ هـ وأتذكر أنه

ورد من ضمن الموافقة السامية على المحضر المرفوع توجيه آخر يقول: «المهم سرعة الإنجاز».

أي والله، ولي الأمر يريد سرعة الإنجاز وليس الروتين العائق.

نعم، كان التعليم همَّ القيادة العليا، وكانت مشاريع التعليم هاجس ولاة الأمر - رعاهم الله - ولكن الروتين كان الداء والبلاء.

لهذا ما إن وصلتنا صورة الموافقة السامية حتى بادرنا على الفور بالتنفيذ، وحددنا المدارس وجعلناها في مجموعات وكل مجموعة يُستدعى لها خمسة عشر مقاولاً

وبدأت ترسية المشاريع التي تولى القطاع الخاص تمويلها، وكان العدد المعتمد مائتي مدرسة، ومن حسن الحظ لم يحدد المبلغ المعتمد لكل مدرسة؛ ولهذا انتبهنا وتصرفنا بذكاء فكانت المشاريع عملاقة، وركزناها في المدن وجعلناها من ثلاثين فصلاً فأكثر، وكونا فريقاً من المهندسين والتربويين برئاسة وكيل الوزارة وتولى هذا الفريق دراسة المواصفات لهذه المدارس، واعتمدنا الأثاث، وقررنا أن يكون التمويل شاملاً للمباني والأثاث بكل أنواعه وهذا ما كان.

وتجراًنا في الأخير، واعتمدنا مجموعة من

المجمعات التعليمية في الرياض والقصيم  
والدمام وجدة، واعتبرنا المجمع مدرسة واحدة  
في حين أنه يتكون من مجموعة مدارس ومن  
ملاعب وصالات وطاقته قرابة ثلاثة آلاف  
طالب.

وأذكر حين عرضت لمعالي وزير المعارف  
آنذاك/ الدكتور/ الخويطر محاضر الترسية لهذه  
المجمعات استكثر المبالغ وتساءل كيف وصلت  
هذه المدارس لهذه التكاليف؟ فوضحت له أنها  
ليست مدرسة واحدة، ولكنها مجموعة مدارس  
باسم مدرسة واحدة، وأنا تحايلنا على العقد  
بهذا الإجراء؛ لأننا ملزمون بمائتي مدرسة فقط

فأجاز التصرف واعتمد محاضر الترسية.

وأحمد الله فقد انتهت هذه المشاريع الحيوية  
واحتلقت وزارة المعارف في عهد وزيرها  
الجديد معالي الأخ الكريم د. محمد الرشيد  
بافتتاح تلك المدارس الواحدة إثر الأخرى.

لقد قاومنا الروتين، وتحايلنا على النظام  
وغلبننا البيروقراطية، وتحملنا المسؤولية لأجل  
المصلحة الكبرى.

وكان الفضل لله أولاً ثم للثقة القائمة  
والاحترام المتبادل، والتعاون بين جميع  
المسؤولين في وكالة المشاريع بوزارة المعارف.